ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 569-583

المجتمع المدني آلية لتكريس التنمية المستدامة والأمن الإنساني

Civil society as a mechanism for the promotion of sustainable development and human security

إسماعيل زروقة *
جامعة المسيلة / الجزائر
zerougaismail1@yahoo.f

نورالدين فلاك
جامعة المسيلة / الجزائر
nourdineanas@hotmail.fr

تاريخ إرسال المقال: 2021/02/19 تاريخ قبول المقال: 2021/02/28 تاريخ نشر المقال: 14 /03/ 2021

الملخص

شكل موضوع الأمن الإنساني أحد التحديات الهامة التي تواجه المجتمع الدولي في ظل تلك المتغيرات الدولية الراهنة ، هذه الأخيرة أصبحت تمثل تحديا كبيرا للوحدات الدولية على اختلاف مكانتها ووزنها على الساحة العالمية،ولا يمكن تحقيق الرفاهية والتنمية للأفراد في كافة المجالات الحيوية ما لم تسود حالة من الأمن بمعناه الإنساني الشامل ، الذي يوفر السعادة والطمأنينة والشعور بالرضا والاستقرار والرفاهية،وهذا يعني تحقيق الإنسان لحاجاته الأساسية،والعيش في طمأنينة دون أدنى شعور بالخطر أو الخوف أو القلق من المستقبل ، حقيقة أن هذا المطلب يعد مطلبًا مثاليًا قد لا يصل إليه المجتمع إلا بجهد متواصل وتنمية متواصلة ومستدامة ومشتركة بين الجميع ، وقد كان هذا الأمن بالنسبة للبشرية هدفا ووسيلة عبر العصور والأماكن والأزمات، بل ويجعله أحد الأهداف الأساسية للعيش المشترك بين الأمم والأفراد

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني – التنمية المستدامة – التنمية – التعاون

Abstract:

is one of the important challenges facing the international community in light of these current international changes. This latter has become a major challenge to international units of different rank and weight on the world stage. The welfare and development of individuals in

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 569-583

all vital fields can not be achieved unless a security situation is met.Which provides happiness and tranquility and a sense of satisfaction and stability and prosperity and this means to achieve the basic needs of human needs and live in a safe without the slightest sense of danger or fear or concern of the future The fact that this demand is an ideal demand may reach the community only with continuous effort and continuous development This security for humanity has been a goal and a means through the ages, places and crises, and has made it one of the basic goals of coexistence between nations and individuals.

Keywords: Civil society , human security , development, partnership.

المقدمة:

إذا ما حاولنا تتبع الطرق التي يتحقق من خلالها الأمن الإنساني ، فأننا نجد أن هذه الطرق متداخلة ومعقدة ؛ فهي طرق تجتمع كلها لأجل تحقيق تنمية مستدامة ،أو نهضة شاملة. و تتأسس هذه الطرق في الحقيقة على شراكة تقوم الدولة فيها بالدور الرئيسى ، وعبر اضطلاعها بدور تنموى يتحقق من خلال سياسات تتوخى العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي . ولكن هذا الدور الرئيسى للدولة لا يبلغ غايته إلا بتعاون وثيق من قبل القطاع الخاص، والمجتمع المدني بكل أطيافه. حيث يوفر القطاع الخاص المساعدة على تنفيذ السياسات الاقتصادية للدولة التنموية ، ويعمل المجتمع المدني في حقل "المساندة" والدعم ، ويشارك بشكل فعالية في ترسيخ مفهوم الأمن الإنساني، ويعمل على حماية حقوق الأفراد والتعبير عن آرائهم، وإتاحة الفرصة لهم للتطوع والمشاركة في كل الأنشطة المختلفة التي تحقق الغاية الأساسية وهي الأمن ،لذا يمكن القول على نحو لا لبس فيه أن المجتمع المدني هو الذي يقوم بالعملية التأطيرية لتحقيق الأمن الإنساني وما يرتبط به من تنمية، وبدونه لا يتحقق هذا الأمن وتلك التنمية استدامة .

ونحاول في هذه الدراسة أن نبرز معالم الدور الذي يضطلع به المجتمع المدنى في هذا الصدد ولتحقيق هذا الهدف السامي، فسوف نطرح في البداية قضايا وتعريفات عامة تتعلق بالأمن الإنسانى وعلاقته بالتنمية المستدامة ثم نعرج بعد ذلك إلى تبيان دور المجتمع المدني في ترسيخ الأمن الإنسانى والحفاظ عليه مركزين على مفهوم شامل للمجتمع المدنى على المستويين المحلى والدولى .

لذلك جاءت هذه الورقة لتناقش الإشكالية التالية : كيف تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الأمن الإنساني الشامل؟ وبتعبير آخر :هل استطاع المجتمع المدني أن يكون الحلقة الأهم والأبرز في تحقيق الأمن الإنساني الشامل ومنه تحقيق التنمية المستدامة للأفراد؟

ولمعالجة هذه الإشكالية قسمنا الدراسة إلى المبحثين الآتيين :

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 569-583

المبحث الأول: الأمن الإنساني والتنمية المستدامة

استخدم مفهوم الأمن الإنساني أول مرة في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994 على الرغم انه حديث النشأة إلا أن الأفكار التي حددت مضمونه قديمة [1]،وهناك عدة عوامل ساهمت في زيادة الاهتمام بذلك المفهوم منها ما تعلق بالتحولات في البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة وما خلفته من ظهور لفواعل دولية جديدة على الساحة العالمية ،إضافة إلى التحول في طبيعة الصراعات من دولية إلى صراعات داخل الدولة الواحدة[2]. وكلها مخاطر أصبحت تهدد الإنسان المعاصر في حياته ، وتحول الاستقرار والطمأنينة في المجتمع الواحد إلى قلق وخوف وتغيرت بذلك حياة الأفراد المادية خاصة حيث وصل عدد الفقراء في العالم إلى مليار نسمة ، وازداد عدد العاطلين عن العمل إلى 200مليون فرد على اختلاف بين الدول فى نسبة العاطلين إلى عدد السكان أو العاملين منهم ، ووصل عدد الأميين الذى لم يحصلوا قط على تعليم إلى 770 مليون أميّ ، أما الأفراد غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب فقد بلغ عددهم 1.2 بليون نسمة [3] . وتدهورت البيئة ، وأصبحت التنمية التي يشيدها الأفراد في مجالات عديدة كالسياحة والاستثمار العقاري والصناعة مهددة للبيئة باعثة على التلوث فتحولت إلى تنمية هادمة وليست تنمية بانية ، وأصبحت فكرة التنمية المستدامة التي تحفظ التوازن بين الإنسان والبيئة من ناحية ، وتحفظ التوازن بين هدر الموارد وبين الاحتفاظ بها في المستقبل ، أصبحت هذه الفكرة للاستدامة فكرة ملحة .

لقد أدى هذا الوضع إلى إعادة النظر فى مفهومين:الأول هو مفهوم" التنمية "، والثانى هو مفهوم "الأمن" ، فقد أصبح من الضروري جدا أن يتجاوز خطاب التنمية مفهوماته القديمة عن التنمية الاقتصادية أو التنمية البشرية إلى مفهوم أكثر شمولاً ، وأكثر قدرة على أن يؤسس لتوازن بين الإنسان والبيئة و بين الحاضر والمستقبل ، ومن هنا جاء مفهوم التنمية المستدامة ليشير إلى "التنمية التى تسد مطالب الحاضر دون أن تهدد قدرة الأجيال فى المستقبل فى أن يسدوا حاجاتهم"[4] . فالتنمية لا يجب أن تكون مهددة لقدرة الأجيال القادمة على سد مطالب حياتهم، فلا تذهب بالبيئة ومواردها، ولا تلوثها، بل تنميها ،ولا تتعدى

[1] محمد الأمين البشرى ،**الأمن العربي المقومات والمعوقات** ، الرياض ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،2000،ص16.

[2] خديجة عرفة محمد،**الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي** ، جامعة نايف العربية للعلوم المنية ،الرياض،2009،ص15

[3] تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة. مطبوع في الأمم المتحدة . نيويورك سنة 2002م، ص129.

[4] The Brundtland commission Report, Our common Future, Oxford: Oxford University press, 1987.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 569-583

على الطبيعة بل تحافظ عليها وتصونها. هنا تحقق التنمية إنسانيتها وتصبح أداه للتعمير والتطوير وليست أداه للهدم والتدمير . إن هذا النوع من التنمية يضمن للإنسان مزيدا من الأمن و الاستقرار فى الحاضر والمستقبل، ويضمن توازنا بين تلبية حاجات الإنسان والنمو الاقتصادى (الزراعى والصناعى) ، والتوازن الاجتماعى الذى يحقق العدالة والمشاركة والتمكين والحفاظ على التراث الثقافى للمجتمع ، والتوازن البيولوجى للحفاظ على الأرض وما عليها من موارد وثروات ، وعلى النظام البيئى الأشمل .ولذلك فلم يكن لمفهوم التنمية المستدامة استقرار بدون مفهوم جديد للأمن ، يتعدى مفهوم الأمن الفيزيقى ذلك أن تحقيق التوازن الإنسانى والطبيعى بكل صوره ، والذى تعمل على توفيره التنمية المستدامة ، هو تحقيق للتوازن فى حياة الإنسان . فهذه الحياة لا تستقيم بتحقيق أمنه الفيزيقى فقط ، أو بتحقيق الأمن السياسى للنظم السياسية ، بل تستقيم بتحقيق أمنه الإنسانى الشامل.

وقد دشن مفهوم الأمن البشرى أو الإنسانى فى تقرير التنمية البشرية لعام ، 1994 وكرس له فى العالم العربى تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، ولقد عرف تقرير التنمية البشرية الأمن الإنسانى [5]،على أنه " تحرّر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدّة زمنيًّا وواسعة النطاق التي تتعرّض لها حياته وحريته " (ص383 من النص الانجليزي للتقرير). وتأسست فلسفة طرح المفهوم على اختلاف معايير مفهوم الأمن ، أو الأسس التي يقوم عليها [6]، هل هو أمن الدول والحكومات ؟ أم أمن الأفراد ؟ فالتركيز على أمن الأفراد وحمايتهم من المخاطر فى مجالات الاقتصاد والغذاء والصحة والبيئة والأمن الشخصى والاجتماعى والسياسى ، يحقق مصلحة أشمل، ويؤدى، بطريقة غير مباشر ، إلى حماية أمن الدول أو الأمن السياسى . فلا أمن سياسي إلا بالارتفاع بشأن الإنسان ، والارتقاء بحياته ، وحمايته من المخاطر التى تحدق به ، وتحقيق الاستقرار فى حياته فى الحاضر والمستقبل . وقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية فى هذا الشأن على أن الأمن الإنساني :"أن أمن الإنسان و أمن الدولة وجهان لعملةٍ واحدة، فضمانُ أمن الإنسان يؤدي ليس فقط إلى المزيد من فرص التنمية البشرية و إنما يمكِّن الدولةَ أيضا من الاستفادة المستديمة من البيئة، ومن استحقاق شرعيتِها في نظر مواطنيها، ومن الاستفادة من التنوع، وتقوية اقتصادياتها في وجه التقلبات العالمية، كما يمكّنها من الوصول إلى مستوًى أعلى من الأمن الغذائي ومن تعميم الصحة في أوساط المجتمع، و أخيرًا وليس آخرًا، يمكّنها من التصدي لمصادر النزاع وربما أيضا من تجنب تلك النزاعات .بهذه المقاربة لأمن الإنسان التي اعتمدها التقرير الحاضر استطاع

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 1994، ص 75

[6] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية الإنسانية العربية : تحديات أمن الإنسان فى البلدان العربية 2009، ص 133

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 569-583

أن ينظر من خلال هذا المفهوم ليرى عددًا كبيرًا من الأبعاد المؤثرة في حياة الناس: الأمن البيئيّ، أداء الدولة في ضمان أمن الإنسان، أمن الإنسانِ بالنسبة إلى الجماعات الأضعف، الأمن الاقتصاديّ، التغذية والأمن الغذائي، الصحة وأمن الإنسان، و أخيرًا وطأة التدخل العسكري الأجنبي والاحتلال على أمن الإنسان[7] " .

ورغم أن مفهوم الأمن الإنسانى وما يرتبط به من أهداف الحماية من المخاطر التى يتعرض لها الإنسان قد استقر على نحو كبير عبر كثير من الجهود الأكاديمية والتنموية ، إلا أن المفهوم قد طرح صورًا من المناقشة والجدل . ومن أهم صور الجدل الاختلاف حول طبيعة المخاطر التى تهدد أمن الإنسان هل هى مخاطر أمنية تتصل بالعنف ، أم أنها مخاطر أوسع وأشمل من خطر العنف. ولقد دفع هذا الخلاف إلى ظهور مداخل متباينة لمفهوم الأمن الإنسانى. واستخدامه نظريًا وعمليًا. ونستطيع أن نميز فى هذا الصدد بين ثلاثة مداخل :

أ – المدخل القانوني الدولي وحقوق الإنسان :

ينظر هذا المدخل إلى مفهوم الأمن الإنسانى باعتباره نموذجًا جديدًا لتنمية النظام القانوني الدولي الذي يؤسس الدول على مفاهيم السيادة والسلام وحماية حدود الدولة من المخاطر التى تهددها ، والانتقال به إلى مفهوم مختلف للأمن يركز على أمن الأفراد واستقرار حياتهم بسد مطالب حياتهم وحماية حقوقهم ، وانعتاق الفرد – المواطن ليصبح حرًا طليقًا قادرًا على المشاركة الفعالة على المستوى الدولي والمحلي [8] . ولقد ارتبط هذا المدخل بمفهوم القانون الدولى ، وبمفهوم حقوق الإنسان ، وأصبحت حرية المواطن وحقوقه الأساسية هى بؤرة الاهتمام الرئيسية بحيث يصبح الأمن الإنسانى المتمثل فى حماية حقوق الأفراد هو المبدأ المنظم للعلاقات الدولية ، وتصبح الدولة مسئولة مسئولية شاملة على حماية حقوق الأفراد الذين عليهم مسئولية أخلاقية فى الانصياع لقانون الدولة طالما أنها تحقق لهم المساواة والعدل[9] .

ب – المدخل الإنساني :

[7] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ص 71.

[8] W. Benedek, W. " Human rights and Human Security", in: yotoponlos Marongopoulos, A. (ed.) L'etat Actuel de driots de d'homme dans le mond Defis et perspectives, Paris, 2006. pp. 95-109.

[9] G. Oberletiner, "Human Security: A challenge to International Law" Global Governance ,vol. 11. pp. 185-203.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 569-583

ينطلق هذا المدخل من المبادئ الإنسانية العامة ، حيث يعتبر أن صيانة سلامة الأفراد هو الهدف الأساسي للأمن الإنساني، وهذا هو المدخل الذي يتبناه تقرير التنمية البشرية الدولى ، وتقرير التنمية الإنسانية العربية .ولذلك فإن الأمن الإنساني في هذا المدخل يرتبط في الغالب بمفهوم القدرة capability الذي طرحه أماراتيا سن Amartya Sen بأن التنمية وما يرتبط بها من أمن واستقرار لحياة الأفراد تقاس بقدرة المواطنين الفعلية ، والتي تحدد بدورها عبر تمكن هؤلاء الأفراد من إشباع حاجتهم ، وفتح الآفاق أمامهم للاختيار. يتوازي المفهوم الإنساني هنا مع مفهوم الحرية ، وتصبح قدرة الفرد على الاختيار الحر ومن ثم سد حاجاته على نحو مباشر[10].

ج – مدخل التنمية المستدامة :

هذا المدخل يكمل المدخل السابق ويوسع من مجاله،فالأمن هنا يستهدف عملية تنمية شاملة للإنسان، والموارد التي يملكها ، والبيئة التى يعيش فيها ، تنمية تحقق التوازن بين استهلاك الموارد والمحافظة عليها ، وبين سد مطالبه وحاجاته الخاصة وسد مطالب أجيال المستقبل . ومرة أخرى فإن هذا المدخل يتم تبينه من قبل تقارير التنمية البشرية والكثير من المنظمات الدولية ، وعلى رأسها اليونسكو التي وسعت من مفهوم الأمن البشري ليشمل المحافظة على البيئة ؛ وربطت بين مشكلات البيئة ومشكلات العيش في البيئة . فالمحافظة علي البيئة هي جزء لا يتجزأ من المحافظة على المجتمع ، كما أن المحافظة على المجتمع هي جزء لا يتجزأ من المحافظة على البيئة. فالأمن الإنساني الذي يركز على الفرد ، أو على البيئة التي يعيش فيها الفرد من ناحية ، وعلى أمن البيئة من ناحية أخري هو الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة ، والمحافظة على البشر والبيئة معًا ، وخلق معادلة توازن بينهما[11]. ويتم توسيع هذا المدخل علي نحو مطرد بالاهتمام بالجوانب الأخلاقية للأمن الإنساني ، وذلك منذ أنشاء مفوضية الأمم المتحدة للأمن الإنساني عام 2011، ولقد أصبح من خلال نشاط هذه المفوضية التناغم بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التنمية ، فكلاهما يعني بسلامة الإنسان وحرياته الأساسية . وكلاهما يكمل الآخر فى مفهوم شامل للأمن الإنسانى الذى يعنى "حماية النواة (الجوهر) الأساسية لكل إنسان بطرق تدعم الحريات وتحقق الذات الإنسانية".

[10] A. Sen, Development as Freedom, Oxford: Oxford University Press, 1999.

[11] M. Goucha and J. Crowley (eds.) Rethinking Human Security, Paris, UNESCO, 2008. p.

ويتزايد هذا الاهتمام ويتعاظم بالأمن الإنساني في مفوضية الأمم المتحدة بما يتضافر من جهود فى اليونسكو لصياغة مبادئ أخلاقية تحمى العالم المعاصر من أزماته ومشكلاته المتفاقمة ، خاصة فى مجال التطورات فى الهندسة الوراثية التى دفعت اليونسكو إلى اهتمام كبير بأخلاقيات البيولوجيا ، والمناخ على إثر الإنبعاثات الكربونية التي تهدد البيئة والتى جعلت اليونسكو تفكر فى إرساء مبادئ أخلاقية لحماية البيئة وتجنب كوارث التغيرات في المناخ[12].

المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الإنساني

يتحرك المجتمع المدني ويعمل في منطقة وسطى بين أجهزة المجتمع المختلفة؛ ومن هنا فإنه يقيم تشبيكًا عامًا في المجتمع يسهل من خلاله عملية الاتصال بالأفراد والتواصل معهم، ويجمعهم على أهداف مشتركة، وتوفير الفرصة لهم للمشاركة والتطوع والمبادأة. ومن ناحية أخرى فإن المجتمع المدني إذ يوجه نفسه تلقاء الدولة فإنه يقدم لها الدعم والمساندة، ويسهم في تطوير برامجها عبر النقد البناء والتعبير عن مطالب الأفراد وحاجاتهم. حقيقة أن المجتمع المدني فضاء مستقل يعمل بحرية، بعيدًا عن قيود الدولة وتعقيد البيروقراطية. أو كما يقول كلينجمان Klingman: أن المجتمع المدني يشكل" شبكة من الروابط المستقلة نسبيًا عن الدولة، تربط تجمع المواطنين حول القضايا العامة (ذات الاهتمام المشترك)؛ بحيث يمكن بتواجدهم وأفعالهم أن يؤثروا على السياسات العامة"[13]. إنه بذلك يشكل شبكة من العلاقات التعاقدية التي تقع خارج حدود الدولة وبشكل مستقل عنها.

ولكن رغم هذه الاستقلالية إلا أن المجتمع المدني لا يعمل بعيدًا عن الدولة خاصة في المجتمعات التي توصلت إلى اتفاق حول الأسس والمبادئ التي يدار بها المجتمع والتي تتأسس عليها الدولة . في هذا الظرف فإن المجتمع المدني يكون مكملاً للدولة مساندًا لها. هنا يتحول الصراع والمنافسة بين الدولة والمجتمع المدني . والذي عادة ما يوجد في المجتمعات غير المستقرة الباحثة عن طريق . يتحول إلى تعاون، في علاقة شراكة. إن منظمات المجتمع المدني الذي تتسم بأنها أكثر مرونة، وأكثر قدرة على المبادأة، وأكثر كفاءة من أجهزة الدولة . والتي تتسم بعدم المرونة، والممارسات العقيمة، والسلوك

[12] البشير شورو،**الأطر الأخلاقية والمعيارية التربوية لتدعيم الأمن البشرى في الدول العربية**، باريس،اليونسكو،2005 ، ص ص 15-16.

[13] الإعلان العالمي الذي صدر عن اليونسكو حول أخلاقيات البيولوجيا الصادر في 19 أكتوبر 2005م. متاح على الموقع التالي:
www.Portal.Uensco.org/en/ev.Php

البيروقراطي الذي يستهدف دائمًا تحصيل الضرائب وتجميع العوائد للدولة. في هذا الظرف سوف تحقق السياسات الاجتماعية أقصى درجات كفاءتها إذا ما اعتمدت بشكل أكبر على شراكة المجتمع المدني[14].

وعلى هذا يمكن القول بأنه إذا كانت الدولة جادة في سياستها لتحقيق الأمن الإنساني الشامل، عبر مفهومات واضحة للتنمية المستدامة، فإن المجتمع المدني يمكن أن يلعب دورًا هامًا وحساسًا في تحقيق ذلك، ويتدرج هذا الدور من الدعم والشراكة إلى المشاركة الفعلية في تحقيق الأمن البشري، مرورًا بصور أخرى من التعليم والتدريب ورفع مستويات الوعي بالحق في الأمن الإنساني. وفيما يلي ندرس بعضًا من الإشكاليات المحيطة بهذه الأدوار. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الأدوار تتم عبر مستويات عديدة، عبر المستوى المحلي من خلال المنظمات المدنية العاملة في القرى والأحياء الحضرية المختلفة؛ وعبر المستوى الوطني من خلال المنظمات المدنية العاملة على مستوى القطر كله، أو عبر قطاع عريض منه كالمنظمات المهنية أو العمالية، أو عبر حقول مختلفة كالمنظمات العاملة في مجال الفقر أو المرأة أو الطفولة أو غيرها من المجالات. وأخيرًا عبر المستوى الدولي من خلال المنظمات المدنية العاملة على تحقيق تشبيك مدني دولي في مجالات البيئة ومحاربة التسلح ومقاومة العولمة وغير ذلك من المجالات، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية :

1. الدعم والشراكة:

يعد الدعم Support أحد الوظائف الأساسية للمنظمات المدنية. فكلما كان هناك اتفاقًا على الأسس التي يقوم عليها التعاقد الاجتماعي العام، فإن المجتمع المدني يتوقع أن يعرب عن استعداده للشراكة مع الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة في دعم السياسات العامة، وفي تنفيذ هذه السياسات وفقًا لقواعد النزاهة والشفافية والعدل.

ويحقق المجتمع المدني هذه الوظيفة في الدعم والشراكة بحكم استقلاليته، وقربه من الناس، والقدرة على التعرف على حاجاتهم بسهولة ويسر. وغالبًا ما يطلق على المنظمات المدنية وما تلعبه من دور في عملية الشراكة من أجل تنفيذ السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة مصطلح "الفاعل المشارك من خارج الدولة" non – state actor وهو مفهوم يشير إلى كل التجمعات المنظمة المشاركة في عمليات التنمية من خارج المؤسسات الرسمية للدولة كالنقابات المهنية والجمعيات الأهلية والمبادرات المجتمعية المنظمة.

[14] C.Klingman, "Reclaimg the public: A Reflection on Recreating Civil Society in Romania" Eastern European Politics and Societies, Vol,14. No.3 , 1990, p.179.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 569-583

ولا تعني الشراكة بحال أن السلطة والقوة تتسرب من أيدي الدولة على نحو يفقد الدولة سيادتها. ففي أثناء انعقاد المؤتمر الدولي السنوي للتنمية في الهند عقدت حلقة نقاشية بعنوان " القوة تتسرب من أيدي الدولة: إلى أين تذهب؟". وكانت أهم الإجابات أنها تذهب إلى منظمات المجتمع المدني وشركاء آخرين في التنمية. ويرجع السبب في ذلك إلى أسباب عديدة أهمها نقص القدرة التمثيلية للديمقراطيات التقليدية، ونمو الهويات الجديدة كالهويات الإقليمية والمحلية والدينية والثقافية[15] . ولكن ذلك لا يعني بحال أن الدولة تفقد كل سيادتها، فالدولة هي التي تمنح المجتمع المدني وجوده أصلاً. فهي التي تسن له التشريعات، وتضمن له الحماية والأمن، وتوفر له شروط المشاركة والشراكة، وتضع الأسس التي تحدد مسارات عمله وطبيعة أنشطته، وهي التي تتيح له فرصة الشراكة في صناعة السياسات العامة وتنفيذها. ومن هنا فإن الشراكة التي تنتج من جانب المجتمع المدني هي شراكة لا تتحقق إلا بوجود الدولة. فالحديث عن الاستقلالية التامة لمنظمات المجتمع المدني هو أمر صعب المنال. فالاستقلالية هي استقلالية نسبية، تتحقق في وجود الدولة وتحت لواءها. وتصبح الشراكة في أزهى أشكالها عندما تتوخى الدولة مسلكًا تنمويًا وتصبح دولة تنموية بحق تعمل من أجل تحقيق الصالح العام للأفراد والجماعات وتسير في عملها وفق أهداف محددة وخطط محددة.

2. لا مركزية التنمية و الحوكمة بالمشاركة:

تعد اللامركزية أحد الشروط الأساسية لنجاح عملية التنمية المستدامة، ومن ثم تحقيق الأمن الإنساني الشامل. فاللامركزية تتيح للأفراد المشاركة الفعالة في تحديد الحاجات، وصناعة القرارات التي تلبي هذه الحاجات. وكما يقال فإن اللامركزية هي النقطة الوسط بين النزعة المركزية المفرطة وبين الفوضى. ويعني ذلك أنها توفر الفرصة لتنظيم الحاجات على مستوى محلي، وإتاحة الفرصة لإدارة الموارد المحلية، وحوكمة السياسات التي تتجه نحو التنمية المحلية خاصة في المسائل التي تخص الأمن الإنساني كتخفيف حدة الفقر والحماية من الكوارث الطبيعية، وضمان حصول الأفراد على حقوقهم في مجال الصحة والتعليم والمرافق.

ويمكن أن يلعب المجتمع المدني دورًا كبيرًا في تحقيق لا مركزية سياسات الأمن الإنساني أو التنمية المستدامة. ويتحدث الباحثون هنا عن دور اللامركزية في تحقيق ما يسمى بالحكومة بالمشاركة Participatory Governance ، والتي تعني إتاحة الفرصة لكل الشركاء (الحكومة والمجتمع المدني

[15] C.Klingman, "Reclaimg the public: A Reflection on Recreating Civil Society in Romania" Eastern European Politics and Societies, Vol,14. No.3 , 1990, p.179.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 569-583

والمجالس المحلية المنتخبة والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة من الجماعات الفقيرة أو المحرومة والجمهور العام وأصحاب التمويل) في تحديد أولويات التنمية، ووضع السياسات، وتوزيع الموارد، ووضع البرامج التي تستهدف التنفيذ. وفي هذا النوع من إدارة التنمية يضطلع المجتمع المدني بدورين رئيسيين[16]:

الأول: التعاون مع الأجهزة الحكومية في تحديد الحاجات وإدارة الموارد وتوزيعها وفقًا لأوليات واضحة.

الثاني: مراقبة أداء الأجهزة المختلفة في تنفيذ الخطط .

ويتحقق للمجتمع المدني ذلك من خلال شبكة العلاقات التي يقيمها عبر خطوط أفقية ورأسية. أفقية مع الأجهزة المحلية المنتخبة وغير المنتخبة، ورأسيًا مع الحكومة المركزية والسلطات المانحة. وبهذه الطريقة يستطيع المجتمع المدني أن يكون لاعبًا رئيسيًا في عملية حوكمة التنمية.

3. بناء قواعد للمعلومات:

نستطيع القول بشكل عام أنه كلما حقق المجتمع خطوة نحو بناء مجتمع المعرفة، كلما حقق خطوة إلى الأمام في تحقيق الأمن البشري الشامل. ويعتبر بناء قواعد المعلومات، وإتاحتها لصناع القرار في السياسة ومتخذ القرار أحد الوسائل الهامة في بناء السياسات العامة وفي حوكمة تنفيذها. ويعتبر المجتمع المدني . الذي هو أقرب إلى الناس ومعرفة مشكلاتهم وهمومهم . أحد القنوات الهامة في إنشاء قواعد البيانات. وتشتمل قواعد البيانات على معلومات حول المجالات المتضمنة في قضية الأمن البشري مثل:

. أعداد السكان وتوزيعهم.

. أعداد الفقراء الذين يحتاجون إلى مظلة حماية.

. حالة التعليم بالنسبة للسكان بما في ذلك أعداد الأميين.

. حالات العجز الصحي والبدني والخدمات التي تقدم إليهم.

. مؤشرات عن نوعية حياة الأسر.

. بيانات عن المنظمات والهيئات التي تقدم خدمات أو مساعدات، ومظاهر التنسيق بين أنشطتها.

[16] Evgenii Dainov, " Civil Society as Partner in Local Development ", IC Regional Conference on" Partnerships for Successful Transition in Eastern Europe", 9-13 June 2004 (Center for Social Practice , Sofia).

. مؤشرات عن المخاطر المحدقة بالبيئة في المنطقة.[17]

وتبرز أدبيات التنمية المستدامة على أن المؤشرات ونظم المعلومات تلعب دورًا أساسيًا في التنمية المستدامة. فالتنمية تتبلور حول سؤال هام وجوهري وهو: كيف يمكن أن نحقق حياة سعيدة وآمنة ومكتفية بذاتها لكل الناس؟ ويكتمل هذا السؤال بسؤال التنمية المستدامة: كيف يمكن أن نعيش ونتكيف مع قواعد وحدود البيئة البيوفيزيقية (دون المساس بها)؟ أي كيف نحافظ على البيئة والموارد داخلها إلى الأجيال القادمة؟. وتحتاج الإجابة عن أسئلة التنمية مؤشرات يمكن أن يطلق عليها مؤشرات الاستدامة Sustainability Indicators ، وهذه المؤشرات ضرورية لرسم سياسات متوازنة لتحقيق التنمية المستدامة 20. والمجتمع المدني هو الأقدر دائمًا على تجميع مؤشرات الاستدامة وإتاحتها على نحو منظم عبر قواعد البيانات. وتستهدف هذه المؤشرات حماية الناس وتحقيق أمنهم البشري، دون أن يتم استخدامها لأغراض أمنية تؤدي بها إلى تحقيق أهداف أخرى معاكسة لأهداف الأمن البشري. فالمعلومات سلاح ذو حدين، ويجب على من يحوز المعلومات أن يكون يقظًا في استخدامها وإتاحتها؛ بحيث لا تتاح إلا من أجل رفاهية البشر وأمنهم.

4. عملية المتابعة والتقييم:

إن عملية متابعة السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والأمن الإنساني، وتقييمها على نحو دائم، هو أحد الضمانات الهامة لنجاحها وتحقيق أهدافها. وللحكومة وأجهزة الدولة المختلفة دور هام في هذه العملية، ولكنها أحد المهام الأساسية للمجتمع المدني. فعمليات المتابعة والتقييم ليست عمليات رأسية تأتي من اعلى إلى أسفل فقط، ولكنها أيضًا عمليات أفقية تسهم فيها المنظمات الأهلية بدور كبير. فمن ناحية نجد أن هذه المنظمات تنخرط انخراطًا فعليًا في الجهود الرامية إلى التنمية. وتستغرق هذه الجهود عمليات مستمرة ومتتابعة من التخطيط والتنفيذ والمتابعة. وفضلاً عن ذلك فإن المنظمات المدنية يمكن أن تلتزم على نحو أفضل بالمعايير التي يقوم عليها التقييم والمتابعة، وهي معايير المحاسبية والشفافية والمسئولية والانخراط النشط في حياة المجتمع.[18]

[17] Cornelius Adablah, The Role of Civil Society in Decentralized Governance for Poverty Reduction: The Experience in West Africa. "UNDESA Workshop on Poverty Alleviation and Social Inclusion" Dakar: 1-2 July, 2003.

[18] Donella Meadows, Indicators and Information Systems for Sustainable Development HartLand: The Sustainability Institute, 1998. p.11.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 569-583

إن عملية التنمية المستدامة تستغرق مراحل أربعة 21:

1-تبدأ بتكامل الموارد المادية وغير المادية.

2- ثم اختيار المشروعات التي لها قيمة مضافة في عملية التنمية المستدامة.

3- ثم الشراكة في التنفيذ.

4-ثم التقييم المستمر.

ويبرز دور المجتمع المدني على نحو قوي في العمليتين الأخيرتين: في الشراكة وعمليات التقييم والمتابعة. ويمكن القول هنا أنه كلما ازداد انخراط المجتمع المدني في عمليات الشراكة والتقييم، كلما توطدت أواصر الثقة والتعاون بين الشركاء المختلفين في عملية التنمية، وبالتالي ضمان نجاح هذه العملية.

5 . التدريب والتعليم والحق في الأمن الشامل:

إذا جزمنا بأن الأمن الإنساني هو تحرير الإنسان من الخوف وتحريره من العوز، والعمل على توفير فرص العيش الكريم للفرد كما تجعله آمنًا في حياته وفي بيئته المجتمعية؛ فإن الأمن الإنساني يتحول إلى حق من حقوق الإنسان. ويلعب المجتمع المدني بكل مؤسساته في ذلك دورًا كبيرًا من خلال التعريف بهذا الحق ورفع الوعي به. والحقيقة أن الحق في الأمن البشري هو حق مركب يشتمل على عدد من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي يؤدي تحقيقها إلى حماية الإنسان من المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته. ويعمل المجتمع المدني على رفع الوعي بهذه الحقوق عبر جهود تتمثل في فاعليات عديدة منها:

. رفع الوعي بالثقافة المدنية: فالأمن البشري لا يتحقق إلا في إطار ثقافة العيش المشترك، التي تقوم على التسامح وقبول الآخر، والسلام، واحترام قوانين المجتمع وأعرافه وقيمه الأخلاقية.

. إدارة حل النزاعات المحلية والوقاية منها: وهي نزاعات يمكن أن تعطل التنمية المستدامة، وتهدد السلم الأهلي والأمن الاجتماعي وتشكل . في بعض المجتمعات . خطرًا على سلامة البيئة ولا يقتصر دور المجتمع المدني على المشاركة في حل النزاعات المحلية، بل يتجاوزه إلى رفع الوعي بالوقاية منها وتجنبها مما يعضد الأمن الاجتماعي ويقويه.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الاول ص.ص: 569-583

. تحفيز الأفراد على التطوع والمشاركة: وهي أدوار يتم تعلمها من خلال الممارسة العملية التي تقوم على تشجيع المبادرات الفردية وحفز الأفراد على المشاركة الفعالة والتطوع.

. تأسيس منتديات للحوار والتدبر: من شأنها أن تعلم الأفراد القدرة على النقاش البناء وحل المشكلات بالطرق السلمية، والقدرة على حل القضايا والمشكلات بشكل عقلاني، والتفاوض بشأن المسائل المتنازع عليها من أجل الصالح العام.[19]

. تعلم الممارسات الديمقراطية: فلا وجود لحوكمة رشيدة بغير ديمقراطية. والمجتمع المدني هو المكان الذي يتعلم فيه الأفراد الممارسات الديمقراطية الحقيقية من خلال أداء فعلي ومشاركة فعلية في إصدار القرارات وتنفيذها.

الخاتمة:

إن الخاصية الأساسية للمجتمع المدني وكل المؤسسات التابعة له تتصف بخصائص مهمة تتمثل أساسا في : الطوعية في تقديم خدمات نافعة للمجتمع إضافة إلى الطابع المؤسسي و الاستقلالية في التسيير .كما انه يسعى إلى تحقيق الوظائف الهامة كتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الشراكة ومساعدة الدولة وترشيد الأداء العام...ومن خلال تلك المؤسسات والأدوار يسعى المجتمع المدني إلى الاهتمام أولا وأخير بقضايا الأمن الإنساني الشامل وهذا لن يتحقق إلا بوجود تلك الشراكة الدائمة بين المجتمع المدني بكل مكوناته ومؤسسات الدولة هذه الخيرة مطالبة بتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة والتنمية المستدامة لكل أفراد المجتمع من أجل أن تؤدي مؤسسات المجتمع المدني وظائفها على أكمل وجه وفي مقدمتها الأمن القومي. لهذا لا يمكن أن يتحقق الأمن الإنساني بكل أبعاده ومظاهره إلا عن طريق وجود تلك التنمية المستدامة؛ بل أن الأمن الإنساني هو الوجه الثاني للتنمية المستدامة. فكلاهما . الأمن الإنساني و التنمية المستدامة . يهدفان إلى حماية الإنسان من المخاطر وتحقيق أعلى درجات الرفاهية في العيش الآمن الكريم. وتلك مهمة للمجتمع بأسره، ولكن المجتمع المدني يعتبر أحد الفاعلين الأساسيين في تحقيق هذه المهمة ولقد حاولنا في التحليل السابق أن نناقش بعض القضايا المرتبطة بدور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الإنساني أو التنمية المستدامة ونستطيع القول بأن هذه المهام تتطلب شروطًا اجتماعية وثقافية عامة؛ أهمها وجود إجماع اجتماعي على هذا الدور وأهميته؛ وتبني الدولة

[19] Friend of the Earth Europe, Delivering Sustainable Development, May: 2004.

لأهداف تنموية تقوم على رؤية للشراكة مع استبعاد التسلط والقهر والتهميش؛ وقدرة النخب السياسية والمدنية على أن تتجاوز خلافاتها وأن تعمل يدًا بيد من أجل المصالح الوطنية العامة.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية

1- محمد الأمين البشرى ،**الأمن العربي المقومات والمعوقات** ، الرياض ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،2000،ص16.

2-خديجة عرفة محمد،**الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي** ، جامعة نايف العربية للعلوم المنية ،الرياض،2009،ص15

3- تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة. مطبوع في الأمم المتحدة . نيويورك سنة 2002م، ص129.

4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 1994، ص 75

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية الإنسانية العربية : تحديات أمن الإنسان فى البلدان العربية 2009، ص 133

6- -تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ص 71.

7- البشير شورو،**الأطر الأخلاقية والمعيارية التربوية لتدعيم الأمن البشرى في الدول العربية**، باريس،اليونسكو،2005 ، ص ص 15-16.

8- الإعلان العالمي الذي صدر عن اليونسكو حول أخلاقيات البيولوجيا الصادر في 19 أكتوبر 2005م. متاح على الموقع التالي:

9- www.Portal.Uensco.org/en/ev.Php

باللغة الأجنبية

1- The Brundtland commission Report, Our common Future, Oxford: Oxford University press, 1987.

2- W. Benedek, W. " Human rights and Human Security", in: yotoponlos Marongopoulos, A. (ed.) L'etat Actuel de driots de d'homme dans le mond Defis et perspectives, Paris, 2006. pp. 95-109.

3- G. Oberletiner, "Human Security: A challenge to International Law" Global Governance ,vol. 11. pp. 185-203.

4- A. Sen, Development as Freedom, Oxford: Oxford University Press, 1999.

5- M. Goucha and J. Crowley (eds.) Rethinking Human Security, Paris, UNESCO, 2008. p.

6- C.Klingman, "Reclaimg the public: A Reflection on Recreating Civil Society in Romania" Eastern European Politics and Societies, Vol,14. No.3 , 1990, p.179.

7- Evgenii Dainov, " Civil Society as Partner in Local Development ", IC Regional Conference on" Partnerships for Successful Transition in Eastern Europe", 9-13 June 2004 (Center for Social Practice , Sofia).

8- Cornelius Adablah, The Role of Civil Society in Decentralized Governance for Poverty Reduction: The Experience in West Africa. "UNDESA Workshop on Poverty Alleviation and Social Inclusion" Dakar: 1-2 July, 2003

10- Donella Meadows, Indicators and Information Systems for Sustainable Development HartLand: The Sustainability Institute, 1998. p.11.

11- Friend of the Earth Europe, Delivering Sustainable Development, May: 2004.